- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 16 العدد: 03(2022) ص48-63

أهمية المعايير الشّرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

The importance of Sharia standards for the Accounting and Auditing Organization for Islamic financial institutions

بن عبد الرّحمان البشير
جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
benabderrahmanebachir@gmail.com

شرفة حكيمة
جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
hakima1509@hotmail.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021-05-22

تاريخ القبول:
2021-09-25

الكلمات المفتاحية:
- ✓ المعايير الشرعية:
- ✓ AAOIFI:
- ✓ المالية الإسلامية

الملخص:

تهدف هذه الدّراسة إلى تسليط الضوء على ماهية المعايير الشرعية لهيئة "AAOIFI" والوقوف على أهمية التزام المؤسسات المالية الإسلامية بهذه المعايير لِما لها من دور جدّ هام في توجيه وتنظيم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية.

وقد خلصت إلى العديد من النتائج من أهمها: أنّ الهيئة تسعى جاهدة إلى أن تترجم الفتاوى الشرّعية إلى ضوابط وقواعد تطبيقية تقدّمها في شكل معايير شرعية، في الالتزام أو الاسترشاد بها تطوير وصون لتجربة الصناعة المالية الإسلامية.

Article info

Received
22-05-2021
Accepted
25-09-2021

Keywords:
- ✓ *Sharia standards:*
- ✓ *AAOIFI*
- ✓ *Islamic Finance*

Abstract :

This study aims to shed light on what the Sharia standards for "AAOIFI" are and to stand on the importance of Islamic financial institutions adhering to these standards due to their very important role in directing, organizing and developing the Islamic financial industry.

It has concluded with many results ; the most important ones are the following: The authority strives to translate Sharia fatwas into applicable controls and rules that are presented in the form of Sharia standards, in compliance with or as a guide to developing and preserving the experience of the Islamic financial industry.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية صناعة حديثة النشأة وذلك بالمقارنة مع الصناعة المالية التقليدية، ورغم حداثة تجربتها فإنّها استطاعت أن ترسّخ لها قدمًا في السوق المصرفية العالمية رغم كل التّحديات ، وقد جاءت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من أجل دعم وتوجيه وتطوير المؤسسات المالية الإسلامية من خلال إصدارها لمعايير شرعية، وهي تعمل على صياغة المزيد من المعايير ومراجعة المعايير السابقة لمجابهة كل ما يُستجدّ في متطلبات هذه المؤسسات، كما أنّ الهيئة تسعى إلى تطوير آلية صياغة المعايير لابتكار أدوات مالية إسلامية جديدة. حيث أصبحت المرجع الأهم للمؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم، وقد وجب على المؤسسات المالية الإسلامية التي نمت في بيئة صناعة مالية تقليدية وهي تعيش فيها وتتأثر بها أن تنضبط بمعايير الشرعية، فهي روحها وسرّ بقائها ونجاحها، حتى تزدهر أكثر.

- إشكالية الدّراسة:

إنّ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي أحد المؤسسات الدّاعمة للصناعة المالية الإسلامية، كان الباعث على تأسيسها توجيه وتنظيم المؤسسات المالية الإسلامية وذلك من خلال صياغة وإصدار العديد من المعايير الشرعية والمحاسبية ومعايير المراجعة والحوكمة والأخلاقيات والإرشادات، بناء على ما سبق تبرز مشكلة البحث الموالية: إلى أيّ مدى يمكن للمعايير الشّرعية الصادرة عن (أيوفي) توجيه وتنظيم المؤسسات المالية الإسلامية؟

للإجابة على الإشكالية تمّ طرح التّساؤلات الفرعية التّالية:

- ما مفهوم المؤسسات المالية الإسلامية وما الدّور الذي تؤديه لخدمة الاقتصاد والمجتمع؟
- ماهي أنواع المعايير الصادرة عن هيئة (AAOIFI) وما مبرراتها؟
- هل الاسترشاد بالمعايير الشّرعية سبيل للنّهوض بالصناعة المالية الإسلامية؟

- أهداف الدّراسة:

تأتي هذه الدّراسة لتحقيق جملة من الأهداف تمثل في:

- التّعريف بالمؤسسات المالية الإسلامية وإبراز دورها في تنمية الاقتصاد وخدمة المجتمع.
- التّعريف بهيئة (أيوفي)، وأهم المعايير الصادرة عنها والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها.
- الكشف عن أهمية ودور المعايير الشّرعية في توجيه وتنظيم الصيرفة الإسلامية.

- منهجيّة الدّراسة:

تمّ الاعتماد في هذه الدِّراسة التي بين أيدينا على المنهج الوصفي التّحليلي، ذلك أنّ هذا المنهج هو الأنسب لدراسة هذا الموضوع، لقدرته على التّشخيص الدّقيق والتّوصيف المعمّق للحقائق.

1. مفهوم المؤسّسات المالية الإسلامية

استطاعت المؤسسات المالية الإسلامية أن تفرض لها مكانة وقيمة في الصناعة المالية العالمية من خلال قدراتها المتزايدة على جذب الأموال ومن خلال قدراتها الاستثمارية الهائلة، واستقرارها ونموها المتزايد، ورغم حداثتها نسبيا إلاّ أنّها الآن واقعا عمليا ناجحا رغم كل التّحديات، ملهما للصناعة المالية التّقليدية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1.1 تعريف المؤسّسات المالية الإسلامية:

هناك العديد من التّعاريف للمؤسسات المالية الإسلامية التي نورد منها ما يلي:

التعريف الأول: هي مؤسسات مالية تعمل على جذب الموارد النّقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفا فعّالا، يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، ولِما يخدُم الأمة ويعمل على تنمية اقتصادها (قندوز، 2008، صفحة 116).

التعريف الثاني: هي جميع الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل في نطاق المال والاقتصاد، سواء كانت مصرفا أم شركة للاستثمار أو التّمويل أو التّأجير أو التّأمين (عدي، 2011، صفحة 261).

2.1 أنواع المؤسّسات المالية الإسلامية:

هناك العديد من أنواع المؤسسات المالية الإسلامية، من أبرزها ما يلي:

1.2.1 المصارف الإسلامية:

هي المؤسسات التي تمارس المهنة المصرفية وفق فنونها وأساليبها ونظمها الشرعية ، تتقبل الودائع من الناس وتمنح القروض، وتقدّم خدمات أخرى بما ينسجم طبعا مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية السّمحاء.

وتعرّف أيضا بأنها: مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال وفقاً لقاعدتي " الخراج بالضمان " و" الغُرُم بالغُنم " وتقوم بتوظيفها في وجوه التجارة والاستثمار طبقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية (بعل، 2005، الصفحات 16-17).

لقد جاءت هذه المصارف لتكون أوعية اقتصادية جديدة مُصاغة على وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، تقوم بدور الوساطة المالية من خلال جذب الودائع وتنميتها، أو من خلال استثمار الأموال بواسطة صيغ التمويل والاستثمار المختلفة. وهي تختلف عن المصارف التقليدية اختلافات جوهرية من حيث الغاية والهدف، ومن ذلك نذكر:

- عدم التّعامل بالفوائد أخذا أو عطاءً:

إنّ تحريم التعامل بالفائدة يعتبر حجر الزاوية بالنسبة للمصارف الإسلامية، فهناك إجماع بين علماء المسلمين على تحريم الفائدة واعتبارها ربا. وإنّ أول ما يُميز المصرف الإسلامي عن المصرف التقليدي استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله وخاصة نظام الفوائد الرّبوية، فهو لا يتعامل بالفائدة سواء كانت ظاهرة أو مختفية، ثابتة أو متحركة. وهي تستعيض عن أسلوب أو نظام الفائدة بأسلوب أو نظام المشاركة والذي يقوم على توزيع مخاطر العمليات الاستثمارية بين الأطراف أي بين المموّل وطالب التّمويل، من خلال المشاركة في الرّبح والخسارة (ناصر و بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2009، صفحة 306).

- توجيه كل جهد نحو الاستثمار الحلال:

تُولي المصارف التقليدية اهتماما قليلا بالانعكاسات الأخلاقية للمشاريع التي تقوم بتمويلها، فهي لا تُراعي طبيعة المشروعات التي تُوظّف فيها أموالها، أما المصارف الإسلامية فهي لا تموّل إلاّ المشاريع الحلال، أي تلك التي لا تتناقض مع منظومة القيم الأخلاقية الإسلامية (ناصر و بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2009، صفحة 306).

- ربط التّنمية الاقتصادية بالتّنمية الاجتماعية:

إنّ الهدف الأسمى للمصارف الإسلامية هو ترقية المردود الاجتماعي لصالح الأمة الإسلامية، فالمصارف الإسلامية تعمل على ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية من خلال توجيه نشاطها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه وحبسه عن التّداول:**

تعمل المصارف الإسلامية على تنمية الأموال التي في حيازتها، فهي مستخلفة فيها بالوكالة من أصحابها، حيث تحرص على إدارتها إدارة شرعية ورشيدة، بحيث تقوم باستثمارها في المشروعات ذات الجدوى وبالصورة التي تزيد وتعظّم انتاجيتها، فتعطيل المال عن أداء وظيفته يعتبر من الجرائم الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي (صوان، 2008، صفحة 94).

- **ارتباط عمليات التّمويل في المصارف الإسلامية بعمليات اقتصادية حقيقية:**

هناك اختلاف لنموذج الأعمال ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث تعتمد المصارف الإسلامية بشكل رئيسي على تقديم التّمويل لعمليات القطاع الحقيقي، استنادا إلى عدم مشروعية اعتبار المال كسلعة تباع وتُشترى (مُتاجرة في النقود)، وتجلب عائدا دون المشاركة في الوقت والجهد، كما أنّ كل علاقة تعاقدية فيها لابدّ وأن ترتبط بأصل عيني (سلعة أو خدمة) لضمان ارتباط التّمويل الإسلامي بأنشطة القطاع الحقيقي (عبدالمنعم، 2016، صفحة 7).

- **الالتزام بالسعي لتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي:**

إنّ المصارف الإسلامية تعمل على تمويل الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى تعميق معنى ومضمون التّعاون الايجابي والمشاركة الفعّالة بين المواطنين ومن أهم الخدمات الاجتماعية خدمة جمع وتوزيع الزّكاة وتقديم القروض الحسنة.

- **المصارف الإسلامية مصارف متعدّدة الأغراض:**

تعتبر المصارف الإسلامية مصارف شاملة، أي مصارف متعدّدة الوظائف، فهي ليست مصارف تجارية فقط وإنّما هي مزيج من المصارف التّجارية ومصارف الاستثمار، وفي هذا الصدد علّق صالح عبد الله كامل عن ظاهرة الشمولية في المصارف الإسلامية بقوله: " نشأ الآن عالم بنوك جديدة تجمع بين وظائف البنوك التّجارية والاستثمارية وذلك ضمن ما اصطلح على تسميته بالبنوك الشّاملة، فمنهج ومفهوم ومجالات عمل البنوك الإسلامية ما هو إلاّ ترجمة عملية لفكرة البنوك الشاملة" (كامل، 1996، صفحة 51). ولعلّ شمولية العمل في المصارف الإسلامية جعلت الباحثة Stéphanie PARIGI تتفطن لذلك في وقت مبكر إذْ تقول: " عندما نقول بنك إسلامي، فكأننا نقول ضمنيًا: بنك تجاري، بنك أعمال، بنك تنمية، وبنك استثمار، أي صفات عديدة لنشاطات عديدة " (ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، 2005، صفحة 123). في حين أنّ المصارف التّقليدية هي مصارف تجارية.

2.2.1 صناديق الاستثمار الإسلامية:

إنَّ ظاهرة صناديق الاستثمار الإسلامية حديثة لا تعود إلاّ إلى عدد قليل من السنوات. ويقصد بصندوق الاستثمار الإسلامي " هو ذلك الصندوق الذي يلتزم المدير فيه بضوابط شرعية تتعلق بالأصول والخصوم والعمليات فيه، وبخاصة ما يتعلق بتحريم الفائدة المصرفية. وتظهر هذه الضوابط في نشرة الإصدار التي تمثل الإيجاب الذي بناء عليه يشترك المستثمر في ذلك الصندوق، وفي الأحكام والشروط التي يوقع عليها الطرفان عند الاكتتاب ". ولا يقتصر تسويق الصناديق الإسلامية وإدارتها على البنوك الإسلامية بل يمكن القول أن أكثر الصناديق الإسلامية إنما يسوقها ويديرها البنوك التقليدية. وتمثل هذه الصناديق أحد أهم الوسائل لدخول هذه البنوك في سوق الخدمات المصرفية الإسلامية دون الحاجة إلى تغير هيكلها الإداري أو نظام عملها وترخيصها (عوجان، 2012، صفحة 91).

وتنقسم صناديق الاستثمار الإسلامية إلى عدّة أنواع هي (الحسيني، 2014، الصفحات 96-97):

- صناديق الأسهم الإسلامية؛
- صناديق السلع (صناديق المرابحة، صناديق السّلم، صناديق التّأجير).

وتتعدّد أهداف صناديق الاستثمار الإسلامي لتلائم حاجات المستثمرين ورغباتهم، ومن بين هذه الأهداف ما يلي (شريط، 2012، الصفحات 178-180):

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- تجميع أموال المدّخرين وتوجيهها نحو الاستثمار دون الاعتماد على المصارف؛
- زيادة الرّبحية والعوائد لجميع الأطراف المتعاملة مع صناديق الاستثمار الإسلامية؛
- إدخال صغار المدّخرين مجال الاستثمار والتّعامل مع سوق الأوراق المالية الإسلامية؛
- توزيع مخاطر الاستثمار من خلال تعدّد منافذ الاستثمار؛
- تنشيط سوق الأوراق المالية بصفة عامة والاسلامية بصفة خاصة.

3.2.1 شركات التّأمين التّعاوني/ التّكافلي الإسلامي:

التّأمين التّكافلي(الإسلامي) هو: " صندوق لمجموعة من الأفراد، يلتزم بموجبه كل مشترك فيه بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التّبرع، لتعويض المتضررين منهم على أساس التّكافل والتّضامن، عند تحقّق الخطر المؤمَّن عليه، تُدار فيه العمليات التّأمينية من قبل شركة متخصصة مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها مضاربا، أو مبلغا معلوما باعتبارها وكيلا، أو هما معا بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية (قريشي، 2017، صفحة 48).

وعرّفته المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنّه: " اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معيّنة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتّبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة،(الصندوق) يتم منه التّعويض على الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمّن عليها، وذلك طبقا للوائح والوثائق، ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التّأمين واستثمار موجودات الصندوق" (أيوفي، المعايير الشرعية، 2010، صفحة 364).

يتميّز التّأمين الإسلامي بمجموعة من الخصائص، نذكر من بينها (معوش و عبد الرزاق، 2019، صفحة 846):

- نيّة التّبرع لازمة ولابد من النص عليها في العقد؛
- اجتماع صفة المؤمن والمستأمن في كل عضو من أعضاء هيئة المشتركين؛
- الالتزام بدفع التّعويضات عند حدوثها وبقدر الإمكان؛
- الإثبات والتّصريح في وثيقة التّأمين على أنّ العقد عقد تبرّع وليس عقد معاوضة؛

ومن مزايا التأمين التكافلي أو التأمين التعاوني نذكر (شخار، 2019، صفحة 9):

- تجسيد مبدأ التكافل الاجتماعي وتكريس الاقتصاد الأخلاقي، فهو تعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمّل المسئولية عند حدوث الخطر، عن طريق تبرّع أشخاص بمبالغ نقدية تخصّص لتعويض الضّرر؛
- يُبرز روح العلاقة المثالية التي يجب أن تقوم بين أفراد المجتمع، بما يزيد في لحمته وتماسكه؛
- يساهم في تراكم الأموال القابلة للاستثمار ومن شان ذلك تنشيط الاقتصاد.

3.1 دور المؤسسات المالية الإسلامية:

إنّ المؤسسات المالية الإسلامية لم توجد بمعزل عن الصناعة المالية التّقليدية ولهذا فهي تتأثر كثير بأسسها ومبادئها، بل إنّها تخضع للقوانين والأنظمة التي تصدرها البنوك المركزية وغيرها وهي تخضع للمعايير الدّولية مثل معايير بازل 1، 2، 3، وكذلك لمعايير التّصنيف الائتماني الدّولي. ورغم ذلك فهي تعمل جاهدة على تحقيق مجموعة من الأهداف ذات البُعد الاقتصادي وذات البعد الاجتماعي والديني، ومن بين هذه الأهداف نذكر (بن الضيف، 2016، الصفحات 6-10):

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- تجميع الموارد المالية، أي تجميع الأموال بطرق شرعية، منعًا لها من الاكتناز وكي تساهم في خدمة الاقتصاد؛
- استثمار الأموال المجمَّعة في شتّى المجالات، وبكلِّ الطرق المشروعة؛
- التّنويع في الأدوات وتطوير الخدمات؛
- زيادة النّمو الاقتصادي والتّقليل من البطالة والفقر والمشاركة في تحسين الميزان التّجاري للدّولة؛
- تنّمية الموارد البشرية وإقامة نظام اجتماعي عادل وشامل؛
- نشر الوعي الإسلامي والإسهام في تحقيق التكافل الاجتماعي.

2. لمحة موجزة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) / (AAOIFI)

إنَّ هيئة " أيوفي" هي منظمة دولية تضطلع بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الاسلامية على وجه العموم.

1.2 التّعريف بالهيئة:

تأسّست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بموجب اتفاقية التأسيس الموقّعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1 صفر 1410 هـ الموافق 26 فبراير 1990 في الجزائر، وقد تمّ تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411 هـ الموافق 27 مارس 1991 في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة للرّبح (أيوفي، المعايير الشرعية (النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم إعدادها حتى صفر 1439 هـ- نوفمبر 2017، 2017، صفحة 21). وهي الآن من أبرز المنظمات الدولية غير الرّبحية الدّاعمة للصناعة المالية الإسلامية حيث وفّرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية على مستوى العالم. وقد حصلت الهيئة على الدعم الكبير لتطبيق المعايير الصادرة عنها، حيث تُعتمد هذه المعايير اليوم في مملكة البحرين ومركز دبي المالي العالمي والأردن ولبنان وقطر والسودان وسوريا. كما أنّ الجهات المختصة في أستراليا وإندونيسيا وماليزيا وباكستان والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا أصدرت أدلة إرشادية مستمدة من معايير الهيئة وإصداراتها. وتعتمد الهيئة في إعدادها لمعاييرها على أحكام الشريعة الإسلامية، القرآن الكريم والسنة النّبوية الشريفة والاجتهادات الفقهية المعاصرة، وعلى القواعد والسياسات المحاسبية المطبقة في أغلب المؤسسات المالية الإسلامية، كم أنّها تعتمد أيضا على التطبيق المحاسبي السائد في صورة بحوث علمية أو معايير محاسبية دولية لا تخالف بطبيعة الحال الشريعة الإسلامية (أحططاش، 2015، صفحة 90). في بداية عمل الهيئة كان هيكلها التنظيمي يتكون من: لجنة الإشراف، ومجلس معايير المحاسبة المالية، ولجنة تنفيذية تُعيّن من بين أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية، ولجنة شرعية. وبعد مُضِي (4) سنوات على عملها تمّ تعديل هيكلها التنظيمي ليتمثل في: جمعية عمومية، ومجلس أُمناء (بديلا عن لجنة الإشراف)، ومجلس معايير المحاسبة والمراجعة، ولجنة تنفيذية، ولجنة شرعية، وأمانة عامة (شريقي، 2014، صفحة 4).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشكل 1: الهيكل التنظيمي الحالي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

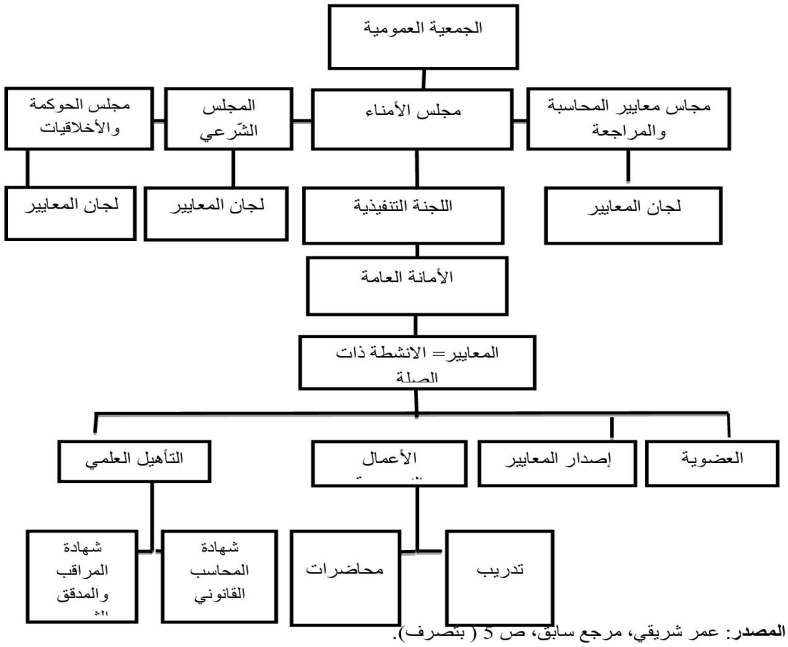

المصدر: عمر شريقي، مرجع سابق، ص 5 (بتصرف).

2.2 أهداف الهيئة:

تهدف الهيئة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في (AAOIFI):

- تطوير فكرة المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات ذات الصلة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية؛
- نشر فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته؛
- التّوفيق ما بين السياسات والإجراءات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية. والارتقاء بجودة ممارسات المراجعة والحوكمة بها، وبالممارسات الأخلاقية المتعلقة بأنشطتها وذلك بإعداد وإصدار مواثيق في الأخلاقيات وتفسيرها لهذه المؤسسات. لأنّ الصناعة المالية الإسلامية هي اقتصاد أخلاق مبني على الإحسان والإتقان والاستخدام الأمثل للموارد والخيرات ووضع الرّجل المناسب في المكان المناسب (الحفيظ العليم) وتجنّب الضّرر والإتلاف والاستنزاف والتّبديد والهدر بشكل عام (حطاب، 2016، صفحة 122)؛
- تحقيق التّطابق أو التّقارب في التّصورات والتّطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- السّعي لاستخدام وتطبيق المعايير والبيانات والإرشادات التي تصدرها الهيئة من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصّلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممّا يُباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة؛
- تقديم البرامج التّعليمية والتّدريبية. فهي تقوم حاليا بتنفيذ عدد من البرامج الهادفة إلى دعم الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال عقد الامتحانات الخاصة بتأهيل محاسبين يتقنون فن المحاسبة للعمليات المصرفية الإسلامية ومدقّقين شرعيين مؤهلين لهذا العمل وذلك في إطار البرنامجين، برنامج المحاسب القانوني الإسلامي وبرنامج المراقب والمدقّق الشّرعي (العطيات، 2013، صفحة 8).

3.2 أنواع المعايير الصادرة عن الهيئة:

أصدرت الهيئة العديد من المعايير الشّرعية ومعايير المحاسبة المالية ومعايير المراجعة والحوكمة والأخلاقيات والإرشادات. وتنبع الحاجة إلى المعايير الشّرعية ومعايير المحاسبة المالية من جملة أسباب، أهمها توفير مؤشّر مرجعي مشترك للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، يُساعد على

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

صياغة ملامح السّوق وتحديد السِّمات المميزة لهذه الصناعة.

1.3.2 معايير شرعية:

وتُعْنَى بالضوابط الشّرعية للمنتج. حيث هدفت الهيئة من إصدار هذه المعايير إلى تحقيق ما أمكن من التّقارب في التّصورات والتّطبيقات بين هيئات الرّقابة الشّرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، لتجنّب التّضارب بين الفتاوى والتّطبيقات لتلك المؤسسات بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرّقابة الشّرعية الخاصة بتلك المؤسسات (شريقي، 2014، صفحة 11). وقد أصدرت الهيئة (58) معيارا شرعيا، نوضّحها في الجدول الموالي:

جدول 1: المعايير الشرعية الصادرة عن AAOIFI إلى غاية نوفمبر 2017

ر. المعيار	اسم المعيار	ر. المعيار	اسم المعيار
01	المتاجرة في العملات	30	التّورق
02	بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان	31	ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية الحديثة
03	المدين المماطل	32	التّحكيم
04	المقاصة	33	الوقف
05	الضمانات	34	إجارة الأشخاص
06	تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي	35	الزّكاة
07	الحوالة	36	العوارض الطارئة على الالتزمات
08	المرابحة	37	الاتفاقية الائتمانية
09	الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	38	التّعاملات المالية بالانترنت
10	السلم والسلم الموازي	39	الرّهن وتطبيقاته المعاصرة
11	الاستصناع والاستصناع الموازي	40	توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية
12	الشركة والشركات الحديثة	41	إعادة التّأمين
13	المضاربة	42	الحقوق المالية والتّصرف فيها
14	الاعتماد المستندي	43	الإفلاس
15	الجعالة	44	السيولة تحصيلها وتوظيفها
16	الأوراق التجارية	45	حماية رأس المال والاستثمارات
17	صكوك الاستثمار	46	الوكالة بالاستثمار
18	القبض	47	ضوابط حساب ربح المعاملات
19	القرض	48	خيارات الأمانة
20	بيوع السلم في الأسواق المنظمة	49	الوعد والمواعد
21	الأسهم والسندات	50	المساقاة
22	عقود الإمتياز	51	خيارات السلامة
23	الوكالة وتصرف الفضولي	52	خيارات التّروي
24	التّمويل المصرفي المجمع	53	العربون
25	الجمع بين العقود	54	فسخ العقود بالشّرط
26	التّأمين الإسلامي	55	المسابقات والجوائز
27	المؤشرات	56	ضمان مدير الاستثمار
28	الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية	57	الذهب وضوابط التّعامل به
29	ضوابط الفتوى وأخلاقياتها	58	إعادة الشّراء

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بكتاب المعايير الشرعية (النّص الكامل للمعايير الشرعية التي تمّ اعتمادها حتى صفر 1439 هـ – نوفمبر 2017 م) لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.3.2 معايير المحاسبة المالية:

يقصد بمعايير محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية " الإرشادات والتّوجيهات والتّوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات وقياس وعرض وإفصاح عن العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التّنفيذ، وإبداء الرّأي المحايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية " (بدروني و جبلاحي، 2018، صفحة 76). تُعْنَى هذه المعايير بضوابط إثبات بيانات المنتج في القوائم المالية للمؤسسة. نظرا للاختلاف بين خصائص البيئة الإسلامية وخصائص البيئة التقليدية، كان لا بد من تطوير أهداف محاسبية خاصة ببيئة العمل الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار ما توصل إليه الآخرون، وذلك من خلال عرض أهدف المحاسبة التقليدية على الشّرع، فما اتفق معه قُبِل، وما اختلف معه رُفِض (سليمان و بومطاري، 2009) وهو ما أخذت به الهيئة، حيث وضعت معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية انطلاقا من أهداف المحاسبة التقليدية وعرضها على الشرع (شحاتة، 2001، صفحة 36).

إنّ معايير المحاسبة المالية تُساعد على توفير عرض صادق وعادل للمراكز المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، كما أنّها تقدّم، موجبات الثّقة لمستخدمي القوائم المالية. وتوفر أُسس التّجانس في التّقارير المالية التي تصدرها تلك المؤسسات بما يزيد عنصر الوضوح والشفافية في تفسير قوائمها المالية. ولابد من القول بأنّ هناك العديد من الاختلافات بين معايير المحاسبة الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدّولية، منها الاختلاف في طبيعة العلاقات التّعاقدية، وفي أهداف مستخدمي القوائم المالية، وفي المجالات التي تشملها المعايير، نستعرضها بإيجاز في هذا الجدول:

الجدول 2: الاختلافات الأساسية بين معايير المحاسبة الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية

الاختلافات الأساسية	المعايير المحاسبية الإسلامية	المعايير المحاسبية الدولية
في طبيعة العلاقات التعاقدية	أساسها المشاركة في الربح والخسارة	علاقة دائنية ومديونية
في أهداف مستخدمي القوائم المالية	- امتثال المؤسسات المالية لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال الاستثمار والتّعامل الحلال (معلومات غير مالية). - ولتنمية الأموال وتحقيق دخل ملائم (معلومات مالية).	الحصول على معلومات مفيدة في اتخاذ القرار حول التخصيص الكفء لموارد المستثمرين في استخدامات أكثر ربحية.
في المجالات التي تشملها المعايير	- خاصة بالصناعة المصرفية الإسلامية. - تركّز على متطلبات الممارسات المالية الإسلامية.	- خاصة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بكاملها. - تكون المعايير بصورة عامة غير خاصة بصناعة محدّدة.

المصدر: نشيدة أحططاش، مرجع سابق، ص 97.

ونرى أنّ معايير المحاسبة المالية الإسلامية الخاصة بالصناعة المصرفية الإسلامية تعالج النّواحي التي لا تتصدى لها معايير المحاسبة الدولية بالقدر الكافي والملائم، وهي تنطلق من السِّمات الخاصة التي تميّز العمل المصرفي والمالي الإسلامي عن غيره، ومن ذلك المشاركة في الرّبح والخسارة والاستثمار الحلال والتي يترتب عليها اختلافات جوهرية وفكرية أشارت الباحثة نشيدة أحططاش إلى بعضها، وستظل هذه الاختلافات قائمة بين معايير المحاسبة الإسلامية والمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدّولية.

3.3.2 معايير المراجعة:

يقصد بها " مجموعة المبادئ والأحكام الكلية الثابتة التي تحكم التّكوين الشخصي والإعداد العلمي والأداء المهني للمراجع والمستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية والاجتهاد المنضبط شرعا، وتعتبر المرشد والموَجِه له في عمله والأساس لتقويم أدائه وتقرير الثواب والعقاب" (بن عمارة و العربي، 2014، صفحة 78).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وتكمن أهمية معايير المراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية فيما يلي (بن عمارة و العربي، 2014، الصفحات 78-79):

- هي الدّليل والنّموذج العملي الذي يُؤخذ به عند تنفيذ عملية المراجعة؛
- هي الأداء الأساسي الموضوعي لمحاسبة المراجع والغير؛
- تعمل على تحفيز وتنمية كفاءة المراجع؛
- هي وسيلة تدريب فعّال للمراجعين الجُدد؛
- تُمكّن من تقويم أداء عمل المراجع وتساهم في إعداد الخطط والبرامج.

وقد أصدرت الهيئة عددا من هذه المعايير، وهي تعتبر المرجعية التي يعتمد عليها المدقّق في تدقيق أعمال المؤسسات والمصارف الإسلامية تتمثل في:

- هدف المراجعة ومبادئها؛
- تقرير المراجع الخارجي؛
- شروط الارتباط لعملية المراجعة،
- فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- مسئولية المراجع شأن التّحري عن التّزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية.

4.3.2 معايير: الحوكمة، الأخلاقيات، الإرشادات: نلخصها في الآتي؛

- معايير الحوكمة:

تعني حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية "مجموع مبادئ الشّريعة الإسلامية التي تضبط وتنظم العلاقات بين المساهمين، وبين إدارة المؤسسة بما يحقّق كفاءة الأداء، وحفظ الحقوق، وتسمح للمساهمين بالرّقابة وتقييم الأداء " (أبو هربيد، 2013، صفحة 4). حيث أصدرت الهيئة المعايير التّالية (AAOIFI):

- تعيين هيئة الرقابة الشّرعية؛
- الرّقابة الشّرعية؛
- الرّقابة الشّرعية الداخلية؛
- لجنة المراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- استقلالية هيئة الرّقابة الشّرعية؛
- بيان مبادئ الضبط في المؤسسات المالية الإسلامية؛
- المسئولية الاجتماعية للشركة: السّلوك والإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية.

- معايير الأخلاقيات:

إنّ الأخلاق المهنية تتعدى المبادئ والقواعد الأخلاقية للفرد العادي، فهي مجموعة قواعد مهنية تشجع السلوك السوِّي للشخص المهني، وتكون واقعية وقابلة للتطبيق في ذات الآن، ويترتب على المهنيين الالتزام بالسلوك الأخلاقي الذي فيه نفعهم، ونفع مؤسساتهم والمجتمع ككل.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

حيث أصدرت الهيئة في هذا الصد معيارين، الأول: خاص بأخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية، والثاني: خاص بأخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية. إنّ ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي الذي أصدرته الهيئة مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية، ومن المبادئ الأخلاقية التي نصت عليها المواثيق الأخلاقية لمهنة المحاسبة الغير متعارضة مع أحكام الشريعة، ويتكون هيكل هذا الميثاق من: الأسس الشرعية لأخلاقيات المحاسب والمبادئ الأخلاقية للمحاسب وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسب (الشويات و براضية، 2015، الصفحات 80-81).

- **الارشادات:** منها الإيضاح الارشادي رقم (1): وهو الايضاح الإرشادي لاعتماد المعايير المحاسبية للهيئة لأول مرة من قبل المؤسسة المالية الإسلامية.

4.2 مبررات معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسّسات المالية الإسلامية:

تنبع الحاجة إلى إصدار معايير من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لجملة من الأسباب، من أهمها (باكير):

- توفير مؤشر مرجعي مشترك للصناعة المالية الإسلامية يساعد على تحديد السِّمات المميزة لهذه الصناعة؛
- تقدم هذه المعايير الأدوات اللازمة لتلبية متطلبات العمليات المالية الإسلامية؛
- تقدّم هذه المعايير موجبات الثقة لمستخدمي القوائم المالية في معاملات المصارف الإسلامية، وتوفر أسس التجانس في التقارير المالية بما يزيد عنصر الوضوح والشفافية؛
- تعالج معايير المحاسبة المالية الإسلامية النواحي التي لا تتصدى لها معايير المحاسبة الدولية بالقدر الكافي والملائم.

3. المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية: الأهمية والدّور

تُستمدّ المعايير الشرعية من المصادر الأصلية المتفق عليا وهي القرآن والسنة والإجماع والقياس، كما أنَّ المصادر الفرعية كالعرف وقول الصحابي وعمل أهل المدينة والاستصحاب والاستحسان وشرع من قبلنا تُساعد كثيرا في طريق الوصول إلى المعايير الشرعية للصناعة المالية الإسلامية. ومن شأن هذه المعايير أن تؤدي إلى اجتناب الرِّبا والغرر الفاحش وإلغاء للشروط الفاسدة واجتناب المحرمات (حطاب، 2016، صفحة 98).

1.3 مفهوم المعيار الشّرعي:

عرَّفه بعض الباحثين المعيار الشرعي بأنّه: "دليلُ عمل ينظم المتطلبات والإجراءات الواجب الالتزام بها شرعاً لمزاولة منتج أو خدمة مصرفية أو مراقبتها " (العمراني، 2015، صفحة 149).

وعُرِّفت المعايير الشرعية أيضا بأنّها: وسائل أو صيغ لبيان الأحكام الشرعية المختارة والمتعلقة بمختلف الأنشطة المصرفية من تمويل، استثمارات، خدمات، وما يتصل بذلك من قضايا كثُرت فيها الاجتهادات الفقهية لترجيح إحداها للعمل به (محمد علي و الدافعي، 2017، الصفحات 87-88). فهي دليل نموذجي لما يجب أن يكون عليه العمل المصرفي الإسلامي وهي الضوابط التي تضبط العقود والأنشطة الإنسانية بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، ولكن المراد بها هنا في بحثنا هذا: المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية، ومعايير الضبط والمراجعة التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (القينعي، 2018، صفحة 140).

وقد اعتمدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على مُسمّى هيئة الرقابة الشرعية. وعرفتها في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (01) بأنّها: " جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المعاملات المالية وله إلمام بفقه المعاملات ". والجدير بالذكر ها هنا أنه يجب

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

على كل المؤسسات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن جميع العمليات والمنتجات المالية للمصارف الإسلامية تتماشى مع متطلبات ومبادئ الشريعة الراسخة لأن التقصير في هذا الجانب سوف يؤدي إلى تحطّم المؤسسة المالية الإسلامية التي تقوم على أساس يقين وثقة المتعاملين والمودعين بها. ولأجل هذا قامت المؤسسات المالية الإسلامية على إنشاء هيئة الرقابة الشرعية لها أو تعيين مراقبين شرعيين للمؤسسة, ويقوم هؤلاء بدور الوسيط بين المتعاملين أو المساهمين أو المودعين في المؤسسة ونيابة عن المؤسسة نفسها في التأكد من أن كل عملياتها ومكاسبها شرعية (Mahmoud, 1989, p. 366).

ويُعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراجعتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة.

2.3 أهمية الالتزام المعايير الشّرعية:

إن وجود معيار شرعي، أو محاسبي شرعي لكل عقد من العقود المطبقة، ولكل منتج من المنتجات في غاية من الأهمية لما يترتب على ذلك من الفوائد الآتية (القره داغي):

- إنّ وجود معيار شرعي لأي خدمة، أو منتج، بصياغة قانونية واضحة يجعل المؤسسة المالية تسير على هداه بوضوح وبخطوات راسخة للوصول إلى تطبيق أحكام الشريعة دون لبس أو غموض. حيث أنّ التزام المؤسسة المالية بهذه المعايير يترتب عليه كسب ثقة المتعاملين معها واحترامهم لها؛

- إنّ الالتزام بهذه المعايير سيؤدي إلى مزيد من تحقيق التعاون والتّكامل بين المؤسسات المالية ، بل إنه يؤدي إلى توحيدها من حيث العقود والضوابط والمبادئ العامة؛

- إنّ وجود هذه المعايير يُفيد المتعاملين من حيث الالتزام بأحكام الشريعة، وبالتالي يعلمون ما لهم وما عليهم من واجبات وأحكام. فهي الموجّه والمتحكم في السلوك المالي والوظيفي؛

- إنّ المعايير الشّرعية تُفيد جهات القضاء أو التحكيم للوصول إلى الحكم العادل البيّن، حيث أنّ من معوّقات وتحديات العمل المصرفي الإسلامي تعدّد الفتاوى وتضاربها، ولذا فإنه بات لزاما السّعي الحثيث لتحقيق التّجانس في الفتاوى في المسائل المالية؛

- إن وجود هذه المعايير والالتزام بها يُفيد الدولة، والمصارف المركزية، وجهات الرقابة والتدقيق، بكيفية التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية وضبطها، والتعرف على أعمالها وعقودها، وكيفية التدقيق عليها على ضوء أسس وضوابط حددتها المعايير الشرعية. ويُفيد قبل ذلك المؤسسات المالية الإسلامية بإعطائها هويتها؛

- إن وجود هذه المعايير الشّرعية والمحاسبية يفيد شركات التّدقيق الخارجي في كيفية الضبط والتّدقيق الداخلي على أسس وموازين وأوزان محدّدة. حيث أنّ للمعايير الشّرعية أثر في كفاءة التّدقيق، ومن هذه الآثار أنه يُقلّل من أخطاء العاملين في المؤسسة ويُسهّل مهمة المدَقِّق الشّرعي؛

- إن الالتزام بهذه المعايير يسهل عملية التصنيف ويمكّن من تحقيق الجودة الشرعية، الجودة التيهي مفهوم مستحدث في الصناعة المالية الإسلامية وتعني " صفة العنصر القادر على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والعنصر هو المنتج أو الخدمة أو ذلك النّشاط كله " (حمو، 2017، صفحة 300)؛

- إنّ الالتزام بهذه المعايير الشّرعية يؤدي إلى التّطوير، ولكن هذا إنما يتحقق بإمكانية المراجعة بها على ضوء ضرورة العمل والتّطبيق، ففقه التطبيق والمعايشة أهم أنواع الفقه. لأنّ المعاملات المالية من أهم مجالات الحياة الحيوية اليومية، كما أنّها أكثر نشاطا وتطورا، إذ تتجدّد صورها وأوجهها.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.3 دور المعايير الشّرعية على مستوى المؤسّسات المالية الإسلامية:

للمعايير الشّرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية دور كبير في توجيه وتنظيم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية، يُستشف من خلال الآتي (السعدي، 2008، صفحة 65):

- أنّها تُقدِّم دليلا إرشاديا حول تطبيقات الشريعة في مجال الاستثمار والتمويل. وهذا عامل مهم للمؤسسات في التّحقق من أنّ منتجاتها وخدماتها تلبي متطلبات الشريعة، أي أنّها متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وأنّها بعيدة كل البعد عن الشبهة؛
- لها دور كبير في التّأكد من أنّ التّقارير المالية تعكس في جوهرها خصائص المعاملات المالية الموافقة للشريعة. فهي تجمع بين الأُسس الشرعية وأُسس المحاسبة وتطبيقاتها؛
- تزيد المعايير الشّرعية في كفاء التدقيق الشرعي وتقلّل من أخطاء العاملين وتجنّب الهيئات الشرعية ضغوطات الإدارة.
- تساعد المحاسبين والمدقّقين في إعداد تقاريرهم المالية بناء على هذه المعايير، وذلك للتّحقق من التزامها بالشريعة ومراعاة أحدث الممارسات المعمول بها في المحاسبة والتّدقيق؛
- تعزِّز التّجانس في الممارسات والمعاملات والمنتجات المالية الإسلامية؛
- توّحد المرجعيات، وتنمِّط التطبيقات (مشعل، 2010):حيث أسهمت المعايير الشرعية والمحاسبية في إضافة صفتين رئيستين إلى الصيرفة الإسلامية هما: توحيد المرجعية للعمل المصرفي الإسلامي على مستوى الممارسة والمراجعة والإشراف الرقابي. وتنميط التطبيقات إلى الحد الذي تبدو فيه متطابقة أو متقاربة، علماً أن التنميط بمعنى التقارب أو التطابق يلغي التضارب المحتمل، لكنه لا يقتضي إلغاء التنوع أو حمل التطبيقات على رأي فقهي واحد، وإنما يُتصور أن يتضمن المعيار الشرعي لصيغة ما وضع الأسس الشرعية لأكثر من رأي فقهي؛
- يساهم توحيد المرجعية الشّرعية الذي تسعى إليه هيئة (أيوفي) والذي تعترضه تحديات في تخفيض التكلفة الإضافية المترتبة على مكونات الالتزام الشّرعي وتعزيز فرص تطبيق البديل الإسلامي عالميا. (مشعل، توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية على المستوى الدولي " تقييم الواقع وخارطة الطريق"، 2017)؛
- تعزِّز ثقة المساهمين والعملاء والمستثمرين والمجتمع في المؤسسات المالية الإسلامية (الشويات و براضية، 2015، صفحة 88)؛
- تساعد المحامين والقانونيين من جهة الصياغة، والتّقيد، والاستدلال. ومساعدة القضاة بالرجوع إليها والاستئناس بها في الحكم في الخصومات ذات الصلة بالمعاملات المصرفية.

4. خاتمة

إنّ من أهم ركائز دعم مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية هو وجود مؤسسة مهنية يكون من مهامها الرئيسية إعداد وإصدار وتفسير معايير المحاسبة والمراجعة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وبما يتلاءم مع بيئة الصناعة التي تعمل بها المؤسسات الإسلامية في الوقت الرّاهن في ظل الثنائية المتواجدة لنظم وقواعد العمل على مستوى كل دولة، وعلى المستويين الإقليمي والدّولي، وهذا هو الدّور الذي شَرُفت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فقد كان لجهودها عبر سنوات الأثر البالغ في إعداد وإصدار العديد من المعايير الشرعية ومعايير المحاسبة المالية ومعايير الحوكمة والأخلاقيات، التي أثمرت عددا من النُّظم والأساليب المحاسبية وساعدت على ظهور عدد من صيغ التمويل والاستثمار التي لم تُعْهَد في الفكر المصرفي والمالي التقليدي. وعلى المؤسّسات المالية الإسلامية أن تُلزم نفسها بهذه المعايير أو تسترشد بها على الأقل لتحقيق أهدافها ولتطوير الصناعة المالية الإسلامية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ومن خلال الدّراسة التي قمنا بها والتي هدفنا من خلالها إلى الوقوف على أهمية المعايير الشّرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسّسات المالية الإسلامية توصلنا إلى جملة من **النّتائج:**

- إنّ الالتزام أو الاسترشاد بالمعايير الشرعية الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من شأنه تنظيم وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية.
- إنّ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أبرز هيئة داعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تسعى جاهدة إلى أن تُترجم الفتاوى الشرّعية إلى ضوابط وقواعد تطبيقية تُقَدِّمها في شكل معايير شرعية.
- يُساهم اعتماد معايير (أيوفي) في دعم عالمية الصيرفة الإسلامية وإقرارها رسميا من قبل المؤسسات الحكومية والدولية المختلفة.
- أنّ المعايير الشرعية لهيئة (أيوفي) من أبرز أشكال توحيد المرجعية الشرعية على المستوى الدولي.
- المعايير الصادرة عن هيئة (أيوفي) تُفيد الدّولة والبنوك المركزية وجهات الرقابة والتدقيق، بكيفية التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية وضبط أنشطتها، والتعرف على أعمالها وعقودها...
- إنّ وجود المعايير الشرعية يُفيد المتعاملين مع هذه المؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي يعلمون ما لهم وما عليهم من واجبات وأحكام.
- ضرورة تكوين وتدريب ورسكلة الكوادر البشرية، كي لا يكون ذلك عائقا أمام ازدهار وتطور الصناعة المالية الإسلامية. وللهيئة جهد يُشكر في ذلك.
- إنّ المعايير الشّرعية تزيد في الكفاءة والجدارة وتحفظ حقوق جميع الأطراف أصحاب العلاقة بالصّناعة المالية الإسلامية. ومن شأنها صيانة تجربة المؤسسات المالية الإسلامية من الانحراف.

وتأسيسا على ما تمّ التطرق إليه آنِفا وبتسليط الضوء على المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **نقترح** ما يلي:

- العمل على إيجاد هيئة عالمية عليا تختص في فقه المعاملات المالية الإسلامية، يكون هدفها توحيد أو محاولة توحيد الفتاوى في المجال المذكور خدمة وتدعيما للصناعة المالية الإسلامية.
- ضرورة قيام الجهات الرّقابية المنظِّمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية بإصدار تشريعات تُلزِم المؤسسات الخاضعة لإشرافها بالالتزام المعايير الشرعية (سواء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو غيرها).
- أن تعمل أيوفي على إحكام صياغة المعايير الشّرعية قدر المستطاع وتفصيل الجزئيات المتعلّقة بتنفيذ المنتج الإسلامي..
- الاستفادة من بعض أُسس ومعايير الرّقابة والتّنظيم للصناعة المالية التّقليدية بعد تصفيتها من المخالفات الشّرعية.
- ضرورة إيجاد أدوات قياسية كالأوزان النّسبية التي تُمكِّن من قياس المخالفات الشّرعية، لاستبعادها.
- توثيق الجهود بين المؤسسات المختصة بالمعايير المصرفية الإسلامية من أجل تجنّب التّكرار وإيجاد قواسم مشتركة..
- المتابعة لعملية تطبيق المعايير المهنية والشرعية المعتمدة والمتفق عليها.
- التّنسيق مع المؤسسات أو المنظمات الدّولية من أجل مراعاة واحترام خصوصية الصناعة المالية الإسلامية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5. قائمة المراجع:

- AAOIFI. (s.d.). Consulté le 12 15, 2019, sur www.aaoifi.com.
- Mahmoud, F. (1989), An Analysis of the Role Function of the Syarian Control in Islamic Bank. University of Wales.
- قريشي العيد (2017)، محاضرات في التأمين والتأمين التكافلي، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، الجزائر.
- سليمان أمراجع عيث، و بومطاري فرج عبد الرحمان (20-21 أكتوبر، 2009)، خصائص وأهداف المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية: وجهة نظر الأكاديميين في ليبيا. المؤتمر الدولي في فقه المعاملات والاقتصاد والمالية الإسلامية، ليبيا.
- أيوفي (2017)، المعايير الشرعية (النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم إعدادها حتى صفر 1439 هـ- نوفمبر 2017)، AAOIFI، البحرين.
- شحاتة حسين حسين (2001)، أصول المراجعة والمراقبة في الإسلام، مكتبة التقوى، مصر.
- حمو حمد (2017)، تصنيف المؤسسات المالية وفقا للجودة الشرعية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (17)، ص 297-308.
- ناصر سليمان، و بوشرمة عبد الحميد(2009)، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد (7)، العدد (07)، ص 305-314.
- كامل صالح عبد الله (1996)، تقدير نمو القطاع المصرفي وآثاره على ساحة المال العالمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد (179).
- شريط صلاح الدين (2012)، أطروحة دكتوراه بعنوان دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية "مع إمكانية تطبيقها في الجزائر"،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- طلال محمد علي، و الدافعي مصطفى سلام (2017)، التقييم المحاسبي للمصارف الإسلامية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن.
- أبو هربيد عاطف محمد (17-18 أفريل، 2013)، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ودور هيئات الرقابة في تعزيزها، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول: "حاكيمة الشركات والمسئولية الاجتماعية، تجربة الأسواق الناشئة"، جامعة اليرموك، الأردن.
- مشعل عبد الباري (27-28 أفريل، 2010)، دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامي الثاني، طرابلس، ليبيا.
- مشعل عبد الباري (5-6 نوفمبر، 2017)، توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية على المستوى الدولي "تقييم الواقع وخارطة الطريق"، مؤتمر أيوفي البنك الدولي السنوي النسخة الثانية عشر: المالية الإسلامية، ومرحلة تحقيق النمو النوعي وتوحيد المعايير، البحرين.
- بعل عبد الحميد محمود (2005)، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- السعدي عبد الرحمان عبد الله (3-4 أفريل، 2008)، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية وأهميتها للصناعة المالية الإسلامية، ملتقى بنك البحرين الثاني: البنوك الإسلامية بين المعايير الشرعية والقوانين المطبقة، البحرين.
- قندوز عبد الكريم (2008)، الهندسة المالية بين النّظرية والتّطبيق، مؤسسة الرّسالة ناشرون، سوريا.
- القينعي عز الدين (2018)، المعايير الشرعية وفق منظور الاقتصاد الإسلامي، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد (18)، ص 132-162.
- القره داغي علي، (بلا تاريخ)، آلية الالتزام بالمعايير الشرعية وضرورته، تاريخ الاسترداد 20 12, 2019، http://www.qaradaghi.com/chapterDetails.aspx?ID=528
- بدروني عيسى، و جبلاحي وفاء (2018)، معايير المحاسبة المالية ودروها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد (2)، العدد (3)، ص 70-82
- عدي فراس محمد وليدي (25-27 أفريل، 2011)، دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم الاستثمار، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- حطال كمال توفيق (2016)، المواءمة بين المعايير الشرعية والمهنية في الصناعة المالية الإسلامية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد (14)، ص 95-127.
- معوش محمد الأمين، و عبد الرزاق فوزي (2019)، متطلبات تنمية التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء التجربة الإماراتية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (12)، العدد (2)، ص 844-856.
- بن الضيف محمد عدنان (2016)، أطروحة دكتوراه بعنوان الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الإسلامية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- صوان محمود حسن (2008)، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- الشويات محمود سليم، و براضية حكيم (2015)، دور أخلاقيات مهنة المحاسبة لهيئة AAOIFI في دعم وتطبيق الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد (13)، العدد (8)، ص 75-90.
- الحسيني منى محمد (2014)، دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تطوير الأسواق المالية، مجلة أماراباك، المجلد (5)، العدد (13)، 2014، ص 1-54.
- العمراني نادر السنوسي (20-21 أفريل، 2015)، أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي، مؤتمر التدقيق الشرعي، البحرين.
- أحططاش نشيدة (2015)، دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية التقليدية (IFRS/ IAS)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد (38). ص 77-87.
- شخار نعيمة (2019)، تحديات صناعة التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد (3)، العدد (1)، ص 77-88
- بن عمارة نوال، و العربي عطية (2014)، معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بين واقع التطبيق وطموحات مستقبلية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد (5)، ص 78-97.
- عبدا لمنعم هبة (2016)، إنعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.
- عوجان وليد هويمل (2012)، صناديق الاستثمار الإسلامية- دراسة وتحليل، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد (8)، العدد (1)، ص 75-116.
- العطيات يزن خلف (2013)، تقويم إسهامات المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في المواءمة الشرعية والتنظيم والرقابة، مؤتمر علماء الشريعة الثامن، كوالالمبور، ماليزيا.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)